USAID
من الشعب الأمريكي

ورشة عمل الادارة المالية وإعداد الموازنات الفرعية للمجالس المحلية
لموظفي الدائرة المالية في البلدية
حول النظام المالي للبلديات رقم (142) لسنة 2016

ما المقصود بالنظام المالي؟

- يعرّف النظام، أي نظام، بأنه مجموعة عناصر متفاعلة تعمل معاً من أجل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف، ليس بمقدور أي عنصر منها بمفرده تحقيق ذلك الهدف.
- وعليه، فإن النظام المالي هو مجموعة؛ التشريعات، الإجراءات، الأقسام، الوظائف والأفراد العاملون في الشؤون المالية؛ والتي تشكل في مجموعها وحدة واحدة من أجل تحقيق هدف هذا النظام.

عناصر النظام المالي

- العنصر البشري.
- المجموعة المستندية.
- مجموعة الدفاتر والسجلات.
- التقارير المالية.
- الرقابة والتشريعات.
- القواعد المحاسبية العامة.

تتشابه هذه العناصر في النظم الحكومية،غير الحكومية، الصناعية، التجارية، الخدمية، الزراعية وغيرها، وبغض النظر عن طريقة العمل على النظام المالي (يدوياً أم آلياً).

عناصر النظام المالي في البلديات

ينطبق على البلديات ما ينطبق على غيرها من المنشآت. ولكن للبلديات خصوصية، وتتمثل تلك الخصوصية في الأمور التالية:-

- التشريعات التي تحكم عملها؛ فتشريعات البلديات ليست هي تشريعات باقي الوحدات الحكومية أو الخاصة.
- الإيرادات؛ فتتحقق إيرادات البلدية بأكثر من وسيلة، فمنها إيرادات مقابل خدمة، ومنها إيرادات بحكم القانون (سيادية)، ومنها إيرادات متأتية من هبات وتبرعات وخلاف ذلك. ويعني ذلك أن إيرادات البلديات ليست جميعها مرتبطة بأدائها أو نشاطها أو عدد سكانها أو غيرها.

عناصر النظام المالي في البلديات-تابع

- النفقات: وتتميز البلدية بأنها قد تنفق على مجالات لا يأتيها مقابلها أي إيراد، كما قد تنفق وتحصل التكلفة أو جزء من التكلفة.
- رئاسة البلدية ومجلسها: فالرئاسة والمجلس منتخبة انتخابا، وهذا الانتخاب غير مرتبط برأسمال أو أي معيار مالي آخر. كما لا ترتبط مكافأة رئيس البلدية وأعضائها بالأداء المالي للبلدية.
- تبعيتها لوزارة الشؤون البلدية: وتُرتّب هذه التبعية عدة التزامات يتوجب على البلدية الوفاء بها، ولها تأثير على إدارة البلدية المالية.

عناصر النظام المالي في البلديات- تابع

ابرز ملامح الاختلاف بين النظام القديم والجديد

النظام المالي رقم 77 لسنة 2009	النظام المالي رقم 142 لسنة 2016
	التعريفات :
	الميزانية : قائمة تبين الوضع المالي للبلدية في نهاية السنة المالية
	الامانات : المبالغ المقبوضة او المقتطعة كوديعة لحساب مستحقيها
	التامينات: المبالغ التي تدفع للبلدية في حالات معينة لضمان حقوقها او حقوق الغير وتخضع في قبضها وصرفها للاحكام القانونية الخاصة بها
	التحاويل:الاوراق المالية والاوراق التجارية وتشمل الحوالات المالية ووسائل الدفع المقبولة قانوينا

عناصر النظام المالي في البلديات- تابع

ابرز ملامح الاختلاف بين النظام القديم والجديد- تابع

النظام المالي رقم 77 لسنة 2009	النظام المالي رقم 142 لسنة 2016
	السلفة: المبلغ الذي يصرف لانجاز اعمال معينة او لتغطية التزامات او نفقات نثرية او نفقات طارئة او مبالغ نقدية شخصية للموظفين
	المادة 3-ب : التحول لاساس الاستحقات
المادة 3 رئيس المجلس البلدي هو المسؤول عن معاملات البلدية المالية والحسابية	المادة 4- أ : المديرالتنفيذي هو امر الصرف في البلدية
المادة 7 : مصادقة الموازنة من وزير الداخلية	المادة 7-أ : تتضمن موازنة المجالس المحلية ومصادقة وزير الشؤون البلدية

عناصر النظام المالي في البلديات- تابع

ابرز ملامح الاختلاف بين النظام القديم والجديد- تابع

النظام المالي رقم 77 لسنة 2009	النظام المالي رقم 142 لسنة 2016
	المادة 15-أ3:بطاقات الائتمان ووسائل الدفع الالكتروني وفقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي
	المادة 38 – أ- تصرف النفقة 2- بموجب اي وسيلة دفع الكتروني معتمدة وفق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي
المادة 118 قيمة السلفة الدائمة اذا زادات عن 50 دينار يفتح حامل السلفة حساب بالبنك باسمه الرسمي	المادة 100 : اذا زادت قيمة السلفة عن 1000 دينار يفتح حاملة السلفة حسابا في البنك باسم وظيفته الرسمية

عناصر النظام المالي في البلديات- تابع

ابرز ملامح الاختلاف بين النظام القديم والجديد- تابع

النظام المالي رقم 77 لسنة 2009	النظام المالي رقم 77 لسنة 2009
المادة 147 الحد الاعلى للارصدة الواجب الجائز الاحتفاظ به بصناديق البلدية (يحدد المتصرف بموافقة وزير الداخلية)	المادة 115 أ،ب : رد التامينات المدفوعة وتحويل التامينات الى حساب الواردات بعد مرور خمس اعوام على قبضها في حال عدم المطالبة بها
المادة 150 الدفاتر الحسابية والسجلات المطلوب الاحتفاظ بها وعدد (9)	المادة 128 الدفاترالواحب الاحتفاظ بها كما وردت بالمادة 50 من النظام السابق مع اضافة السجلات التالية الايرادات،الامانات، الرخص ، املاك البلدية المنقولة وغير المنقولة ، القروض والمشاريع ، اللوازم ، الاستملاكات)

عناصر النظام المالي في البلديات- تابع

يتكون النظام من 160 مادة تغطي كافة اوجه العمليات المالية والمحاسبية والاجرءاءات التنفيذية للعمليات المالية في البلدية

الرقم	الموضوع	المادة \ المواد
1	المهام المطلوبة من المدير التنفيذي والمسؤول المالي في البلدية	6-4
2	تعليمات اعداد الموازنة	14-7
3	الاجراءات التنفيذية لعمليات القبض	37-15
4	الاجراءات التنفيذية لعمليات الصرف	71-38
5	الاجراءات التنفيذية للعمليات حفظ النقد وغيره من الاموال	89-72

عناصر النظام المالي في البلديات- تابع

الرقم	الموضوع	المادة \ المواد
6	الاجراءات التنفيذية لمنح السلفات	111-90
7	الاجراءات التنفيذية لعمليات قبض وصرف الامانات	115-112
8	امن وحماية الوثائق المالية (نقد، وصولات ، جلود رخص)	127-116
9	السجلات المالية	132-128
10	التعليمات التنفيذية للوصولات والرخص والاوراق ذات القيمة	142-134
11	التقارير المالية	145-143
12	الرقابة والتفتيش	148-146
13	تعليمات عامة للموظفين الماليين والنماذج المحاسبية المستخدمة	150-149

الأساس النقدي وأساس الاستحقاق

الاساس النقدي واساس الاستحقاق

تطبق المحاسبة بشكل اساسي وفق طريقتين مختلفتين :

- محاسبة الاساس النقدي
- محاسبة اساس الاستحقاق

ولا تشكل مختلف المنهجيات المحاسبية المعتمدة سوى منهجيات معدلة لهذين الاساسين اللذين يحددان العمليات المالية المسجلة ووقت التسجيل

الأساس النقدي

ميزات الاساس النقدي

- الوضوح وسهولة الفهم والتطبيق من قبل المحاسبين
- اقفال الحسابات واعداد الحسابات الختامية للمؤسسة في نهاية السنة المالية
- الربط بين الايرادات والنفقات بحيث تستطيع الاعتماد على الذات
- تظهر الموقف النقدي للمؤسسة بشكل دقيق وواضح
- واقعية ، لا تحتاج في تطبيقها الى استخدام عوامل التقدير الذاتي

أنواع الأساس النقدي

- اساس الالتزام (النقدي المعدل) يتم بموجب هذا الاساس تحميل الحساب الختامي للسنة المالية بالمصروفات التي تم الالتزام بها بغض النظر عما اذا كانت هذه المصروفات قد تحققت او دفعت خلال السنة ام لا وان الايرادات تتحقق عند قبضها.
- الاساس المختلط: هو الخلط ما بين اساس الاستحقاق والاساس النقدي (النقدي المعدل، او اساس الاستحقاق المعدل)

مآخذ على الاساس النقدي

- لا يمكن اظهار الموقف المالي للموسسة بصورة سليمة لانها لا تظهر الالتزامات المترتبة على الموسسة المستحقة وغير المدفوعة
- لا يمكن تطبيق قاعدة موحدة للمقارنة السليمة للايرادات والنفقات للسنوات المختلفة
- لا يمكن اثبات جميع العمليات المالية كونه يقتصر على عمليات القبض والصرف فقط

المحاسبة على الأساس النقدي

- تحتسب الايرادات عند استلام النقد والمصروفات عند الدفع فعلا
- لا يتم تسجيل عمليات الذمم المدينة لاهداف محاسبية ولا تدرج ميزانيات الذمم المدينة في السجلات المحاسبة بهدف متابعتها وانما فقط لاهداف رقابية فقط
- الذمم الدائنة : لا يتم الاعتراف محاسبيا بالذمم الدائنة / المستحقة الا عند صرفها فعلا
- المخزون: يتم تسجيل مواد المخزون التي تم شراءها كمصروفات ويتم وضع سجل المخزون لاهداف رقابية فقط .
- الاصول الثابتة : يتم تسجيل الاصول الثابتة التي تم شرائها كمصروفات ولا تظهر السجلات اية معلومات حول فترة استخدام الاصول المتوقعة وقيمتها

مثال عملي على الأساس النقدي

- في7/1 قامت احدى المؤسسات الحكومية التي تستخدم الاساس النقدي باستئجار مبنى باجرة سنوية مقدارها 240,000 دينار سنوي حيث دفعت 90% من قيمة الايجار عند ابرام العقد بموجب شيك
- المطلوب اثبات قيود اليومية:
- الحل: 216000 من حـ/ مصروف ايجار المبنى

216000 الى حـــ/ البنك

ملاحظات على الحل على الأساس النقدي

يلاحظ وفقا للاساس النقدي تم اثبات ما تم دفعه فعلا بغض النظر عن الفترة التي يمثلها المبلغ المدفوع في الحالة اعلاه حيث تم تحميل السنة بما يعادل 90% من النفقات في حين انه يستحق فعلا من 50% من نفقات بدل استئجار لتلك السنة حسب اساس الاستحقاق

أساس الإستحقاق

مفهوم اساس الاستحقاق

- يعتمد اساس الاستحقاق على تحميل الحساب الختامي للسنة المالية بالمصروفات والايرادات التي تحققت فعلا خلال السنة المالية بغض النظر عما اذا كانت هذه النفقات او الايرادات تحققت فعلا .
- ان البيانات المالية المعدة على اساس الاستحقاق لا ينحصر على ما تقدمه لمستخدمي البيانات المالية بالعمليات المالية السابقة التي يترتب عليها عليها دفع او قبض النقدية، بل تمكن من معرفة الالتزامات المالية في المستقبل والموارد التي سيتم قبضها ايضا لذلك فان البيانات المالية المستخرجة من الانظمة المحاسية التي تعتمد على اساس الاستحقاق تعتبر اكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية

ميزات اساس الاستحقاق

- سهولة المقارنة بين الايرادات والنفقات لسنوات مختلفة بصورة دقيقة وواضحة
- اظهار المركز المالي للمؤسسة بصورة حقيقة وعادلة
- يفعل دور التقارير المالية في رسم السياسات المالية والتخطيط المالي السهل والسليم
- يوفر بيانات مالية تعتبر مناسبة كاساس للتحليل المالي
- سهولة التمييز بين المصاريف الادارية والتشغيلية الرسمالية والتشغيلية

مآخذ اساس الاستحقاق

- يتطلب استخدام هذا الاساس يتطلب اجراء قيود التسوية اللازمة في نهاية كل سنة مالية للمصاريف والايرادات، الامر الذي يؤدي الى تاخير اقفال الحسابات مدة طويلة بعد نهاية السنة .
- استخدام هذا الاساس يدخل فيه عنصر التقدير الشخصي كما هو الحال في احتساب الاستهلاك بناء على العمر الانتاجي للاصل الثابت يتم من قبل الاشخاص المختصين
- كلفة استخدام هذا الاساس يعتبر اعلى من كلفة استخدام الاساس النقدي بسبب استقطاب اشخاص ذوي خبرة علمية وعملية في الامور المحاسبية.
- تاخر اظهار المركز المالي الامر الذي يؤدي الى تاخر اعداد الموازنات التقديرية للسنة المقبلة

مثال علمي على اساس الاستحقاق

- كما في المثال السابق (اثبات قيود اليومية)
- الحـــــل: 120000من حـ / مصروف ايجار المبنى

96000 من حـــ/ مصروف ايجار مدفوع مقدما

216000 الى حـ/ البنك

يلاحظ من الحل اعلاه بانه تم تحميل السنة المالية فقط باستحقاقها والبالغ(240000*50%) اما بخصوص المصروف المدفوع مقدما فيظهر اصل في الميزانية

الاصول الثابتة وطرق المعالجة المحاسبية

- مفهوم تحديد كلفة الاصل الثابت
- مفهوم اهلاك الاصول الثابتة

تحديد تكلفة الاصل الثابت

- يتم اثبات الاصل الثابت وفقا لمبدا التكلفة التاريخية (وتشمل ثمن الشراء المدفوع، جميع المصروفات المباشرة لاقتناءه، وتكاليف اعداد الموقع ونفقات التركيب ورسوم التسجيل)
- كما يعتبر من قبيل اقتناء الاصل جميع النفقات الراسمالية التي تدفع على الاصل خلال فترة حيازته وتشمل المبالغ المدفوعة لاحلال بعض اجزاء الاصل .
- من المشاكل كيفية معالجة قيمة الخصم النقدي على الاصل والفوائد المترتبة على شراء الاصل بالتقسيط

مفهوم اهلاك الاصول وطرق احتسابه

- يعتبر الاستهلاك في المحاسبة التجارية أحد عناصر المصروفات التي يجيب أن تتحملها الفترة المحاسبية قبل تحديد صافي الربح لتلك الفترة
- أما في المحاسبة الحكومية فلا يطبق مبدأ الاستهلاك حيث أن قيمة الأصول التي تشترى خلال السنة المالية، تحمل كاملة لمصروفات تلك الفترة.

ولتوضيح مفهوم الاستهلاك نورد ما يلي:

طريقة القسط الثابت

- حيث يكون مقدار مصروف الإهلاك بموجب هذه الطريقة ثابتاً لكل فترة أو سنة من سنوات عمر الأصل، كأن يذكر أن الأصل يستهلك بنسبة مئوية معينة ثابتة سنوياً مثلاً 5% وبنفس المعنى إذا قيل قسط ثابت طيلة عمر الأصل البالغ 20 سنة = (1/20 × 100 = 5%) وهكذا.

طريقة القسط المتناقص

- تفترض هذه الطريقة أن كفاءة الأصل الثابت تتناقص بمرور الزمن، وعليه يتناقص مقدار مصروف الإهلاك السنوي فترة بعد أخرى حتى يصبح رصيد الأصل في نهاية السنة الأخيرة من العمر مساوياً أو قريباً من الصفر، ويعاب عليها أنها لا تأخذ بالاعتبار الأداء أو الإنتاج أو الاستخدام الفعلي للأصل.

طريقة مجموع أرقام سنوات عمر الأصل الثابت

- لا تختلف هذه الطريقة عن سابقتها من حيث حساب إهلاك أكبر في السنوات الأولى من عمر الأصل وبما يتناسب والأوضاع التضخمية للسوق، إلا أنها تستخدم مجموع أرقام السنوات لذلك الغرض.

طريقة عدد الوحدات المنتجة

وتتناسب هذه الطريقة خاصة مع عمل المكائن والآلات، حيث يتم تقدير العمر الإنتاجي الكلي للأصل الثابت بعدد من الوحدات كالطن أو الكغم أو الكيلو متر... إلخ.

معالجة الأصول الثابتة

الأصول الثابتة هى الأصول التى لا تشتري بغرض البيع وإنما لاستخدامها في أداء نشاط المنشأة ولأكثر من فترة محاسبية، وذلك مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل والأثاث ومعدات المكاتب.

هذه الأصول الثابتة لا تؤدي خدماتها إلي الأبد (فيما عدا الأراضي) نظراً لأن استخدامها من ناحية ومرور الزمن عليها من ناحية أخري يقلل من قدرتها علي تقديم الخدمات والمنافع التي اشتريت من أجلها، ومن ثم يجب أن يتحول هذا النقص التدريجي في الأصول الثابتة إلي مصروف، ويعرف ذلك بالإهلاك.

معالجة الأصول الثابتة

ويحسب الإهلاك السنوي وفقا للمعادلة التالية:

الإهلاك السنوي = تكلفة الأصل – القيمة التخريدية

العمر الافتراضي بالسنوات

معالجة الأصول الثابتة- تابع

مثال

فلو فرضنا أن سيارة تكلفتها 70.000 دينار، ويقدر عمرها الافتراضي بخمس سنوات، وتقدر القيمة البيعية (الخردة) بعد انتهاء عمرها الافتراضي بمبلغ 10.000 دينار، فإنه يمكن حساب الإهلاك السنوي لهذه السيارة وفقا للمعادلة التالية:

الإهلاك السنوي = 70.000 – 10.000 = 12.000 دينار

5

وهذا يعني أن قيمة السيارة تنقص كل عام 12.000 دينار حتى تصل لي 10.000 دينارل في نهاية الخمس سنوات، ويثبت هذا النقص بقيد التسوية التالي في نهاية كل عام.